

واقع الإفصاح والشفافية في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر

طالب الدكتوراه: صائم مصطفى

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة ابي بكر بلقايد-تلمسان-الجزائر؛ mustapha-audit@hotmail.com

ملخص:

إن نجاح وازدهار الأسواق المالية وفعاليتها يعتمد أساسا على الثقة المتبادلة بين كل من المساهمين سواء كانوا حاليين أو مستقبليين وبين الشركات المدرجة وبين الهيئات الخاصة بتسيير هذه الأسواق المالية، ولضمان هذه الثقة المتبادلة بين كل الأطراف وحب على الشركات إعطاء الصورة الحقيقية لها وذلك عن طريق تقديم المعلومات المالية والمحاسبية الخاصة بها وهذا يعتمد على الإفصاح المحاسبي وضمان شفافية المعلومات المقدمة، مع سهر الهيئات المنظمة للأسواق المالية على ضمان السير الحسن لهذه العملية وتجنب تقديم المعلومات المظلمة والخاطئة والتي تضر بالمساهمين. تهدف هذه الدراسة إلى إبراز وتحليل واقع الإفصاح والشفافية في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر وذلك عن طريق تسليط الضوء على المعلومات المحاسبية والمالية وجودة التقارير المالية المقدمة، الإفصاح المحاسبي وشفافية المعلومات. وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن واقع الإفصاح في الشركات الجزائرية غير كاف مقارنة بالشركات المدرجة في بورصات عالمية أخرى إذ تعتمد على نشر معلومات محددة.

الكلمات المفتاحية: المعلومات المحاسبية والمالية، القوائم المالية، جودة المعلومات المحاسبية والمالية، الإفصاح والشفافية، الأسواق المالية، بورصة الجزائر.

Résumé

Le succès des marchés financiers et leur efficacité dépend principalement sur la confiance mutuelle entre tous les actionnaires, qu'ils soient actuels ou potentiels et entre les entreprises cotées et les marchés financiers. et pour d'assurer cette confiance mutuelle entre toutes les parties doit être donné la véritable image des entreprises et fournissant des informations comptable et financière propre. La divulgation de l'information comptable a pour objet d'assurer la transparence de l'information fournie, et éviter l'ambiguïté et de fournir fausses informations qui sont nocifs pour les actionnaires. Cette étude visait à répondre à la qualité des états financiers et de la transparence. On a étudié la réalité des sociétés cotées en bourse d'Algérie, les résultats de l'étude ont conclu que la divulgation et la réalité de ces entreprises ne suffit pas par rapport aux sociétés cotées sur d'autres bourses mondiales, car il dépend de la diffusion d'informations spécifiques.

Keywords : L'information comptable et financière, les états financiers, la qualité de l'information comptable et financière, la divulgation et la transparence, les marchés financiers, bourse d'Algérie.

مقدمة :

تقوم الأسواق المالية بدور هام في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاديات المعاصرة، فهي تعمل من خلال ما تنتجه من أدوات استثمارية عديدة ومتنوعة على حشد وتعبئة المدخرات ممن لديهم فائضا في هذه الأموال (قطاعات الفائض) وتوجيهها إلى الشركات والمشروعات الاستثمارية (قطاعات العجز) فهي مصدر الفرص الاستثمارية بالنسبة لقطاعات الفائض ومصدر التمويل بالنسبة لقطاعات العجز، لذلك يعتبر السوق المالي بمثابة قناة اتصال هامة بين أصحاب المدخرات وأصحاب الفرص الاستثمارية. أصبح موضوع الأسواق المالية في السنوات الأخيرة من المواضيع المهمة والتي نالت اهتمامات كل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. إن زيادة هذا الاهتمام بالأسواق المالية لم يكن بالصدفة فهناك مجموعة من العوامل التي تقف وراء ذلك، فبالإضافة إلى أن الأسواق المالية تعتبر أداة مهمة في حشد المدخرات الوطنية وتوجيهها في مجالات استثمارية تعمل على دعم الاقتصاد القومي وتزيد من رفاهية المواطنين فإن انحصار الملكية العامة وزيادة توسع القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والتقدم التكنولوجي في مجال المعلومات والاتصال وتحرير النظم الاقتصادية بالعديد من الدول شكلت في مجموعها عاملا مؤثرا على ظهور ونمو الأسواق المالية بالعديد من دول العالم. يعتبر الإفصاح روح لأسواق المالية إذ من غير الممكن أن يكون هناك سوقا للأوراق المالية يتمتع بأي قدر من الكفاءة بدون توفر المعلومات، بل وإنه من الناحية النظرية لا يمكن لأسعار الأوراق المالية أن تحرك في السوق من دون معلومات. إن الحالة المثلى في أي سوق للأوراق المالية هي أن يكون جميع المستثمرين على قدم المساواة من حيث كم ونوع ووقت المعلومات التي ترد إليهم، وهنا يكمن فقط أن تتحقق العدالة في هذه الأسواق وأن تصبح مناخا استثماريا ملائما. إلا أن هذه الحالة قد لا تتوفر بهذا الشكل المثالي.

إن توفر المعلومات في السوق يعتمد على مدى صرامة التشريعات المنظمة ومدى قدرة هيئات الأوراق المالية على تنفيذ ومتابعة الالتزام بهذه التشريعات، كما يعتمد على قناعة الجهات الملزمة بالإفصاح بأهميته لجمهور المستثمرين، وإن كان في بعض الأحيان يتعارض مع بعض المصالح الشخصية فتعامل أي مستثمر في ظل غياب المعلومة يعتبر ظلما له وتشويه كبير لآليات السوق الطبيعية.

وتأكد أهمية الإفصاح والشفافية كون معظم مستخدمي القوائم المالية لا تتاح لهم الفرصة للاطلاع على دفاتر المشروع وسجلاته أو عدم استيعابهم لمحتوياتها كما يجب، لذلك فأنهم يعتمدون إلى حد بعيد في التعرف على أحوال

واقع الإفصاح والشفافية في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر

المشروع من خلال التقارير والقوائم المالية المنشورة، مباشرة أو بمساعدة الاستشاريين وذوي الخبرة فضلا عما لهذه التقارير والقوائم من أهمية خاصة ناتجة عن أنها قد تم تدقيقها بواسطة جهة محايدة ومستقلة.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في إبراز أهمية الإفصاح والشفافية في الأسواق المالية ومالها من تأثير إيجابي أو سلبي على مختلف المتعاملين .

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، فالمنهج الوصفي استخدم في الجانب النظري وذلك للإحاطة بمختلف جوانب الدراسة أما المنهج التحليلي فيقوم على أساس تحليل ووصف البيانات والمعلومات المحاسبية والمالية المنشورة من قبل الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.

أولاً: البيانات والمعلومات المحاسبية والمالية

1-تعريف البيانات: يمكن تعريف البيانات بأنها حقائق مجردة تعبر عن حدث أو أحداث معينة ببيئة رموز أو حروف أو أرقام أو رسوم بيانية تكون بصيغة غير مرتبة (طبقاً للاستفادة المطلوبة من استخدامها) يتم جمعها أو الحصول عليها من مصادر مختلفة بهدف تحويلها إلى معلومات يمكن الاستفادة منها بعد إجراء العمليات اللازمة عليها وترتيبها فهي المادة الخام (الأساسية) اللازمة لإنتاج المعلومات. وتمثل الأحداث الاقتصادية التي تحدث في الشركات الأساس في الحصول على البيانات المحاسبية التي يمكن أن تصنف تبعاً لتلك الأحداث إلى الصنفين الرئيسيين التاليين:

- **بيانات مالية:** وهي تتعلق بكافة الأحداث الاقتصادية التي تحدث في الشركة ويتبعها أثراً مالياً بحيث يمكن قياسها والتعبير عنها بصورة مالية وهي تشمل كافة الأحداث الرئيسية الآتية:
 - الأحداث التمويلية والمتعلقة بكيفية الحصول على الأموال اللازمة لممارسة الشركات نشاطها الاقتصادي سواء من قبل أصحاب الملكية أو عن طريق الاقتراض.
 - الأحداث الرأسمالية المتعلقة بكيفية الحصول على الموجودات الثابتة ومجالات التصرف بها.
 - الأحداث الإيرادية المتعلقة بكيفية تحقيق أرباح العمليات الجارية (أرباح النشاط الجاري).
- **بيانات غير مالية:** وهي تتعلق بكافة الأحداث الاقتصادية التي تحدث في الشركات ولا يتبعها أثر مالي وهي نوعين:

- **بيانات كمية:** وهي التي يمكن التعبير عنها بصورة كمية.

- بيانات غير كمية: وهي التي لا يمكن التعبير عنها بصورة كمية ويعبر عنها بصورة وصفية نظرا لصعوبة قياسها بصورة كمية.

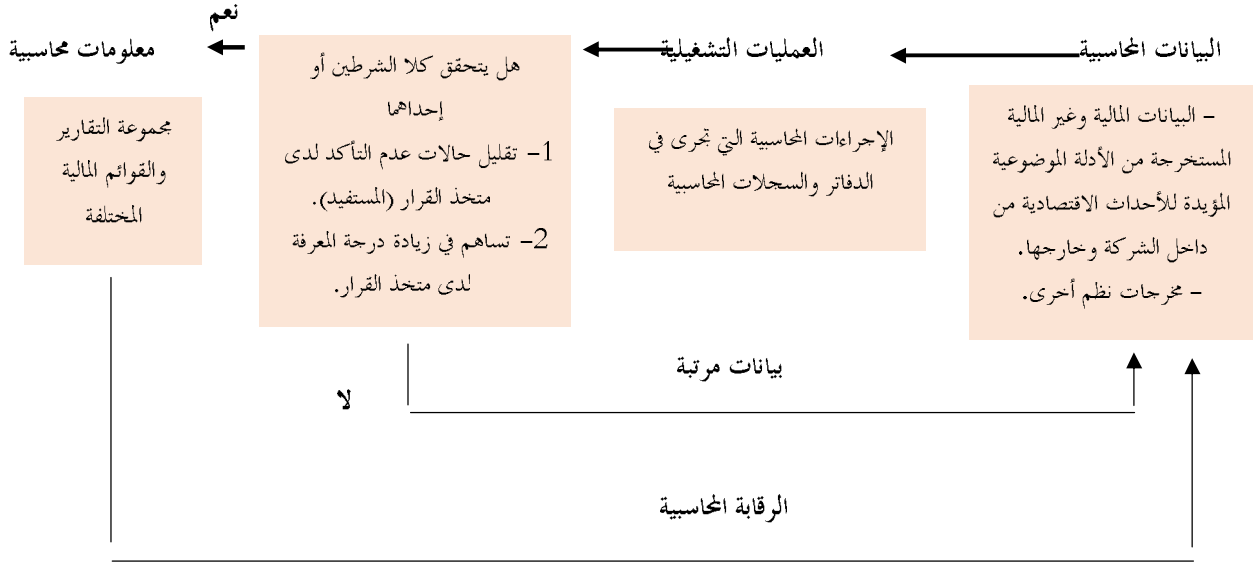
وعليه يمكن تعريف المعلومات بصورة عامة بأنها ناتج العمليات التشغيلية التي تجري على البيانات من تبويب وتحليل وتفسير بهدف استعمالها في توضيح الأمور المختلفة وبناء الحقائق من قبل مستخدميها وبما يحقق الفائدة لهم.

2-المعلومات المحاسبية وشروطها: تعرف المعلومات المحاسبية بأنها كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الاحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا. وتنشأ الحاجة إلى المعلومات المحاسبية من نقص المعرفة وحلة عدم التأكد اللازمة للنشاط الاقتصادي. ويجب أن يتوفر شرطين أو إحداهما عند استدامها من قبل متخذ القرار¹:

- إن المعلومات الناتجة يجب أن تقلل من درجة عدم التأكد لدى متخذ القرار وذلك من خلال تقليل عدد البدائل المتاحة أمام متخذ القرار.
 - إن المعلومات الناتجة يجب أن تزيد من معرفة متخذ القرار وذلك في حالة عدم تحقق الشرط الأول، حيث يمكن الاستفادة من المعرفة المضافة في اتخاذ قرارات أخرى في المستقبل.
- وبناء على ما سبق يمكن توضيح العلاقة بين البيانات والمعلومات المحاسبية من خلال الشكل الآتي:

¹ Kasim M. Ibrahim Alhubaity, Zeyad H. Yahya Alsaqah: Accounting information system, 2003, sur le lien <http://elibrary.medi.u.edu.my/books/MAL01183.pdf>.

شكل رقم 01: العلاقة بين البيانات والمعلومات المحاسبية



Source : Kasim M. Ibrahim Alhubaity, Zeyad H. Yahya Alsaqah: Accounting information system.

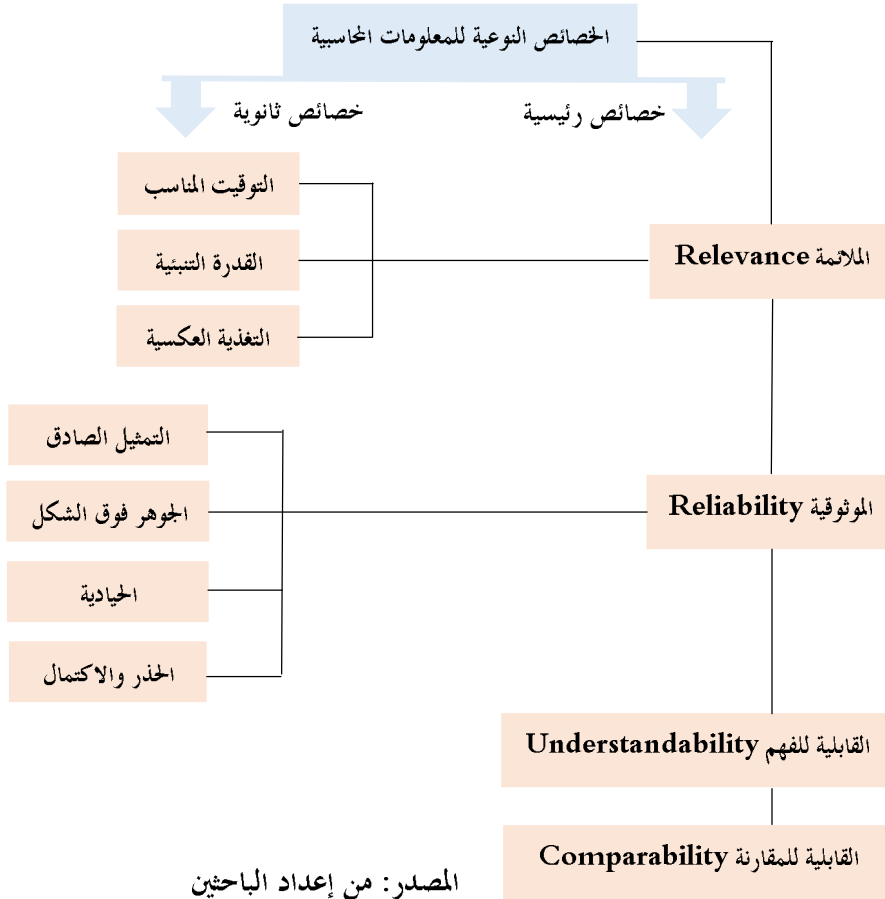
3- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

تتمثل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الصفات أو السمات الواجب توفرها في المعلومات المقدمة في القوائم المالية بحيث تصبح أكثر إفادة لمتخذي القرارات، أو تصبح معلومات ذات جودة عالية وتتمثل في الملائمة، الموثوقية، القابلية للفهم والقابلية للمقارنة. وتحدد مفاهيم جودة المعلومات بالخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية، ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية، كما تساعد المسؤولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية بديلة، وفي التمييز بين ما يعتبر ايضاحا ضروريا وما لا يعتبر كذلك. وعندما تتسم المعلومات المحاسبية بالخصائص النوعية تصبح أكثر فائدة وذات جدوى في عملية اتخاذ القرارات، بحيث تجعل المعلومات المعروضة في التقارير المالية مفيدة للمستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية مما ينعكس بدوره على ترشيد القرارات الاستثمارية¹.

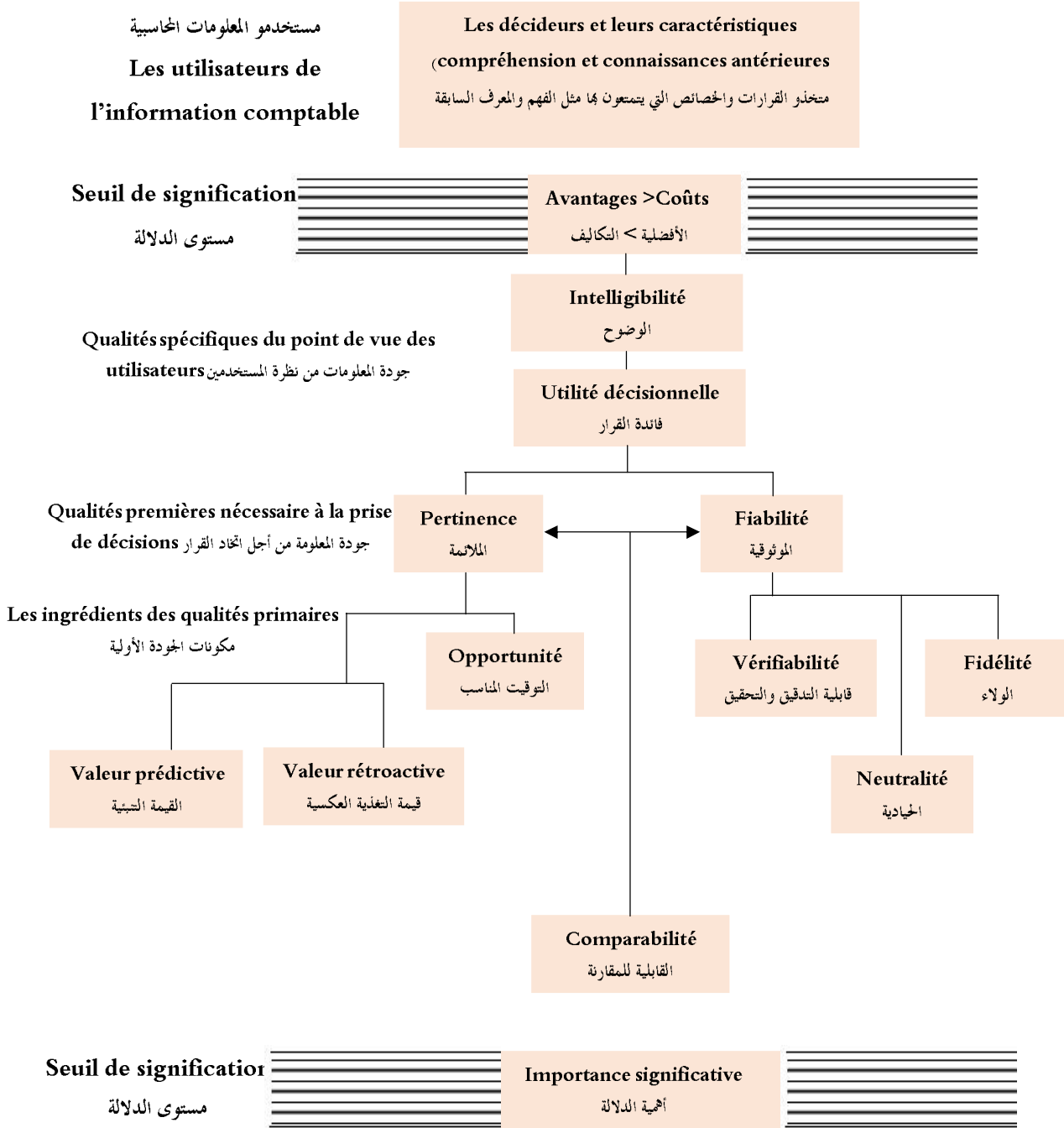
¹ ماهر موسى درغام، تامر بسام الأغا: العلاقة بين أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة وتعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية "دراسة حالة المصارف المحلية العاملة في فلسطين"، المؤتمر الدولي السابع حول الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2012.

واقع الإفصاح والشفافية في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر

شكل رقم 02: الخصائص النوعية للمعلومات الخاسوبية



شكل رقم 03: ترتيب جودة المعلومات المحاسبية



Source : Céline Michailesco : Qualité de l'information comptable, "Encyclopédie de Comptabilité, Contrôle de gestion et Audit", 2009.

4- مفهوم القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية أداة يمكن من خلالها أن نرى بوضوح الوضع المالي للشركة كما تسمح أيضا بتحديد الاتجاه الذي تسلكه ومعرفة درجة الاستقرار. تعطي القوائم المالية مثالا جيدا للمعلومات الجزئية المفصلة التي تعكس أداء الشركة، علما بأن القوائم المالية يمكن أن تعكس الاتجاه العام وبشكل موسع لقطاع الشركة عند ضم ذلك مع قوائم الشركات الأخرى في القطاع نفسه.

تهدف القوائم المالية إلى تقديم معلومات حول الوضع المالي والتغيرات التي تطرأ عليه وأداء الشركة بحيث تساعد هذه المعلومات عددا كبيرا من المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية التي تعود بالمنفعة على الشركة¹.

ورد في الإطار النظري الذي أعدته لجنة معايير المحاسبة الدولية لإعداد القوائم المالية أن القوائم المالية تهدف إلى توفير معلومات حول المركز المالي، الأداء والتغيرات في المركز المالي للمؤسسة وتكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الإدارية. كذلك ورد في نفس الإطار ما يفيد أن القوائم المالية المعدة لذلك تلي حاجة المعلومات لدى غالبية قراء القوائم المالية، ولكنها لا توفر كافة المعلومات الضرورية من أجل مساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية لأنها تعكس الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر معلومات غير مالية. ولكن القوائم المالية تظهر نتائج عمل الإدارة وتساعد على محاسبتها عن الموارد الموضوعة في عهدها مما يساعد قراء القوائم المالية على اتخاذ قراراتهم حول الاستمرار في الاستثمار في الشركة أو التنازل عنها وبيعها والاتجاه نحو شركة أخرى والتصويت على الإبقاء على الإدارة أو عزلها.

توصي لجنة البورصات والأوراق المالية الأمريكية "SEC" Securities and Exchange Commission

بتقديم أربعة قوائم مالية رئيسية للمساهمين وتمثل في²:

- بيان (قائمة) الدخل The Income statement.
- الميزانية العمومية The balance sheet.
- بيان الأرباح المحتجزة The statement of retained earnings.
- قائمة التدفقات النقدية The statement of cash flows.

¹ Eric Ducasse, Anne Jallet-Augste, Stephane Ouvrard et autres : Normes comptables internationales IAS-IFRS, édition DE BOECK&LACIER, 2005. P 12.

² Lawrence J.Gitman : Principales of Managerial Finance, tenth Edition, 2004, p 42.

ويتلو عادة التفصيل في الأجزاء السابقة جزء يتعلق بالإيضاحات على القوائم المالية وجدول التغيرات في الأموال الخاصة، إضافة إلى تقرير المراجع الخارجي (محافظ حسابات)، ويوضح كل جزء جانبا مختلفا من أداء الشركة.

ثانيا: الإفصاح المحاسبي والشفافية

1- تعريف الإفصاح: هو عملية الكشف عن معلومات (مالية وغير مالية) تمّ المستثمرين، ويتم إما بصورة دورية (فترات مالية محددة) أو بصورة فورية عند حدوث المعلومة وذلك حتى تتوافر المعلومات بنفس الوقت للجميع وعدم إمكانية استفادة أحد الأشخاص قبل غيره من المعلومة. وبشكل عام هو بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر انتاجها إلى مستقر استخدامها. ويعني الإفصاح إتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق المالية الهامة التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالمشروع، وبعد الإفصاح الكافي من أهم المبادئ الرئيسية لإعداد القوائم المالية وهذا يعني أن تشمل هذه الأخيرة كل الملاحظات والمعلومات الإضافية المرفقة بها، والمعلومات المتاحة المتعلقة بالمشروع لتجنب تضليل الأطراف المهتمة بالمشروع¹.

ويعتمد حجم المعلومات التي يجب الإفصاح عنها على خبرة مستخدم المعلومات ومتطلباته والقياس المحاسبي المطلوب مما أدى إلى ظهور عدة مفاهيم للإفصاح وهي²:

- **الإفصاح الكامل:** هو الإفصاح عن كل المعلومات والتفاصيل سواء كانت هناك حاجة إليها أم لا، وهذا النوع من الإفصاح قد لا يفيد مستخدم المعلومات حتى ولو تحقق، حيث أن كثرة التفاصيل قد تربك مستخدم المعلومات ولا تساعده على اتخاذ القرار السليم في الوقت المناسب.
- **الإفصاح العادل:** يركز مفهوم الإفصاح العادل على أهداف أخلاقية تتعلق بالعدالة والمساواة بين مستخدمي القوائم المالية في عرض الحقائق المتعلقة بأنشطة الشركة لمساعدتهم على اتخاذ القرارات الصحيحة، إلا أن هذا المفهوم انتقد حيث أن مفهوم العدالة هو نسبي غير محدد.
- **الإفصاح الكافي:** هو الأكثر استخداما من قبل المنظمات المهنية ومعظم الكتاب والباحثين حيث أنه وفقا لهذا المفهوم يتم عرض وتوفير كل المعلومات الملائمة والتي تتفق مع احتياجات المستخدمين وحتى يتوافق مع هدف جعل القوائم المالية غير مظلمة.

¹ بلعادي عمار، جاو حلو رضا: دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الإفصاح والشفافية، الملتقى الدولي الأول حول "الحوكمة المحاسبية للمؤسسة - واقع، رهانات وآفاق-"، جامعة أم البواقي، ديسمبر 2010.

² جودي محمد رمزي: اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي كمدل لحوكمة الشركات، الملتقى الوطني حول "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، ماي 2012.

واقع الإفصاح والشفافية في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر

- الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): هو الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل التنبؤات المالية والإفصاح عن الانفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله، وهدفه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية.
 - الإفصاح الوقائي: تهدف المعلومات في ظل هذا النوع من الإفصاح إلى محاولة القضاء على أي أضرار قد تصيب المستثمر العادي من جراء بعض الإجراءات والتعامل غير العادل.
 - الإفصاح القانوني (الاجباري): وهو ما تنص عليه القوانين والتشريعات والمعايير المحاسبية في دولة ما، ويهدف إلى تقديم القدر الكافي والمناسب لمستخدمي القوائم المالية لتمكينهم من اتخاذ القرارات الرشيدة.
 - الإفصاح الاختياري (الإضافي): يعد هذا الإفصاح محاولة جادة من قبل الوحدة الاقتصادية لتقديم معلومات إضافية قد لا تنص عليها التشريعات والقوانين المالية أو المعايير المحاسبية وذلك بهدف تقديم أكبر قدر من المعلومات لمستخدمي القوائم المالية حتى لا يلجأ إلى مصادر مضللة.
- تشكل الشفافية الأساس في إعداد التقارير المالية ذات المستوى العالمي. فزيادة مستوى الشفافية في التقارير المالية للأغراض الداخلية والخارجية كفيلة باستعادة الثقة والاستقرار في الأسواق من خلال توفير معلومات مالية ثابتة ومتوازنة وعالية المستوى يمكن الاعتماد عليها.

2- الإفصاح عن المعلومات

منذ فترة طويلة كانت عملية نشر المعلومات من قبل الشركات مهمة وتعتمد على طريقة عشوائية ومن دون أي منظور، إذ أن وجهة المسيرين كانت تركز على أن الجمهور ليس له الحق في الحصول على المعلومات وأن هذه الأخيرة يمكن أن تخدم مصالح المنافسين (Cohen, 1997)، وعلى الرغم من أن الإفصاح في بداية القرن العشرين وحتى أزمة عام 1929 ازداد بصورة قليلة مع إصدار بعض المعايير واكتسابه الجودة المطلوبة، إلا أن وبعد أزمة 1929 وفقدان الكثير من رؤوس الأموال في البورصات و الثقة في القيم المنقولة ظهرت الحاجة إلى استعادة هذه الثقة من خلال وضع عدة ميكانيزمات تخص عملية الإفصاح، فقد تم إنشاء لجنة الأوراق المالية والبورصات عام 1933 (Security Exchange commission) والقانون المتعلق بالقيم المنقولة (Security law) فبفضل هذه الميكانيزمات تم التحول من المحاسبة الروتينية إلى محاسبة تعطي المعلومات. ومع ظهور نظرية أسواق رأس المال تم التحول من محاسبة تهدف إلى قياس أفضل للأرباح المحاسبية إلى محاسبة شغلها الرئيسي الجانب الإعلامي، فقد أكد كل من (Healy et Palepu, 2001) على أن عملية الإفصاح من قبل الشركات هي شرط ومحرك

واقع الإفصاح والشفافية في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر

أساسي لسير عمل السوق المالي الكفؤ، إذ أن شرط الكفاءة لا يتحقق إلا إذا كانت الأسعار تتضمن كافة المعلومات وهذا الشرط يتحقق عن طريق تطور المعايير المحاسبية واستمرارية ملائمة المعلومات لكافة المستثمرين. وقد أوضح كل من (Ho et Wong, 2001) أن الأزمة المالية التي أصابت آسيا عام 1997 ليس سببها الرئيسي فقدان الثقة من قبل المستثمرين وإنما هو راجع أيضا إلى نقص الحوكمة والشفافية في معظم الشركات والأسواق المالية. إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية ليس كافيا لحل مشكلة الشفافية ولكن جودة الإفصاح عن المعلومات هي التي ترضي حاجيات المستثمرين وتعتبر الأهم، ومن أجل هذا اتخذت عملية الإفصاح عن المعلومات أهمية بالغة ومرتازدة خلال السنوات الأخيرة في الأدب المحاسبي. لقد افترضت العديد من الدراسات بأن عملية الإفصاح تؤثر على تكلفة رأس المال (Botosan, 1997) وتكلفة الديون (Sengupta, 1998) وهذا لقيام المسيرين بانفاق أموال على هذه العملية وتمثل هذه المصاريف في تكلفة إنتاج المعلومات والنظم اللوجستية وتكاليف نشر هذه المعلومات بالإضافة إلى تكاليف الإفصاح عن الفرص البديلة فيما يتعلق بالأخطار والخطط الاستراتيجية التي تم تغييرها على المستوى المالي والتسويقي والانتاجي وكل ما يتعلق بإدارة الشركة¹.

جدول رقم 01: إطار عملية الإفصاح وعلاقته بالمحاسبة

مبدأ الإفصاح الكامل	إيضاحات القوائم المالية	مشاكل أو قضايا الإفصاح	إبلاغ المدقق ومناقشات الإدارة	قضايا الإبلاغ الراهنة
1- زيادة في متطلبات الإفصاح.	1- السياسات المحاسبية.	1- أحداث وعمليات خاصة.	1- إبلاغ المدقق.	1- الإبلاغ عن التنبؤات والتوقعات.
2- الإفصاح الملائم.	2- الملاحظات المرفقة.	2- الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية.	2- إبلاغ الإدارة ومناقشتها وتحليلاتها.	2- الإبلاغ المالي الإلكتروني عبر الانترنت.
		3- الإبلاغ الموحد عن الشركات التابعة ذوات النشاطات المتعددة.		3- الإبلاغ المالي المضلل.
		4- الإبلاغ المرحلي.		4- مقاييس استخدام الخيارات المحاسبية وأساليب الإبلاغ.

المصدر: معتز أمين السعيد، محمد سليم العيسى: انعكاسات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي، بحث مقدم للمشاركة بالمؤتمر الثاني لكلية الأعمال بالجامعة الأردنية تحت عنوان "القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة"، والمنعقد خلال الفترة من 14 - 15 نيسان 2009.

¹ Lobna Loukil, Mohamed Triki : L'analyse de l'impact des mécanismes de gouvernance sur le niveau de divulgation volontaire: "Cas des sociétés tunisiennes non financières", 29ème congrès de l'Association Francophone de Comptabilité 28-29 et 30 Mai 2008, Cergy, France.

إن الإفصاح الطوعي يمثل تقديم المزيد من المعلومات مما هو مطلوب في القوانين، وذلك لوجود اختلاف وجهة نظر وتضارب في المصالح بين من يديرون الشركات وبين المستثمرين، ويأتي هذا لإزالة الغموض عن المعلومات المقدمة. وفي هذا السياق يوجد محددين يوضحان الإفصاح الطوعي ويتمثل في الأول الذي يقع في استمرارية نظرية الوكالة وهو ما يطلق عليه بحوكمة الشركات. والثاني يتطلب علاقة بين الشركة والمحيط المالي لذلك يعتبر الإفصاح كإشارة يتم ارسالها إلى الأسواق المالي¹.

● الإفصاح الطوعي وحوكمة الشركات **Divulgateion volontaire et**

gouvernement d'entreprise: إن نظرية الإشارة تفترض أن يتم الفصل بين الرقابة وبين المالكين (Jensen et Meckling, 1976) وكلما كان هذا الفصل أقوى كلما كانت التكاليف مرتفعة مؤقتا (Fama et Jensen, 1983). كما يمكن للإفصاح الطوعي أن يظهر كوسيلة يمكن لها الحد من هته التكاليف (Labelle et Schatt, 2005).

● الإفصاح الطوعي ونظرية الإشارة **Divulgateion volontaire et signalisation**:

Healy et Palepu يعتبران الإفصاح الطوعي وسيلة للاتصال والحكم على أداء الشركات وهذا من أجل المستثمرين (Healey et Palepu, 2001). ويستند هذا التمثيل على أن الإفصاح هو جواب على غموض المعلومات الموجودة في الأسواق المالية، لأن الشركات لديها معلومات تفوق التي عند المستثمرين. وهناك 5 أسباب تدفع الشركات للقيام بهذا الإفصاح وهي كالتالي: سهولة الحصول على رؤوس الأموال من الخارج، تحسين السيولة ورفع قيمة الأسهم، تقليل المخاطر وتجنب الدعاوى القضائية، وإعطاء صورة حقيقية عن كفاءة الشركة. وتوجد 3 أهداف وتمثل في تخفيض تكلفة رأس المال (Dumontier Raffournier, 2002 ; Diamond et Verrecchia, 1990) وفي المقابل هذا الإفصاح مكلف جدا لأن كل المعلومات يجب ان تكون عامية لكافة الجمهور.

3- وسائل الإفصاح

¹ Eric Demolli, Dominique Dufour : Divulgateion financiere et transition aux IAS-IFRS "Le rôle du comité d'audit et des auditeurs", 2010.

واقع الإفصاح والشفافية في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر

يتعين على الشركات أن تولي اهتماما كبيرا للوسائل التي يتم من خلالها الإفصاح عن المعلومات بصورة تتسم بالشفافية. بناءً على المعلومات التي تقرر الشركة الإفصاح عنها، فإنه يجب على مجلس الإدارة أن يحدد أكثر الطرق ملائمة وفاعلية للإفصاح وذلك ضماناً للشفافية، ويجب على مجلس الإدارة أن يأخذ بعين الاعتبار مدى حساسية الوقت والسرية وأي متغيرات أخرى ذات علاقة بهذه المعلومات للتأكد من وسيلة الإفصاح اللازمة.

يجب استخدام شبكة الإنترنت وكافة الوسائل التكنولوجية المتوفرة قدر الإمكان في عملية الإفصاح وذلك لتحقيق إفصاح كامل وسريع عن المعلومات في الوقت المناسب.

وسائل الإفصاح المتاحة على سبيل المثال لا الحصر:

- تسليم التقارير نصف السنوية باليد لأصحاب المصالح ذات العلاقة.
- نشر النتائج الربع سنوية في الصحف.
- نشرات شهرية متاحة عبر الموقع الإلكتروني.

4-تعريف الشفافية: تعرف الشفافية بأنها الكشف الكامل عن الصورة المالية الحقيقية للشركة. وتتطلب الشفافية أن تكون البيانات المالية المقدمة تعكس واقع الشركة. وإذا كان هناك تغيير في الوضع المالي للجهة المقدمة للتقرير، عندها تتطلب الشفافية الكاملة أن ينعكس هذا التغيير تبعاً لذلك وبشكل مباشر وأن يتم إطلاع جميع الأطراف المعنية عليه.

يعرفها البعض (Robert, 2005) بأنها الإفصاح المحاسبي الذي يتخطى المبادئ المحاسبية ذات القبول العام والمعايير والمتطلبات التشريعية في التقرير المالي لتزويد المستخدمين بالمعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ قراراتهم. ويعرفها البعض (Frank & Thomas, 2004) بأنها تعني حصول المستخدم الخارجي على نفس المعلومات التي تكون لدى الإدارة وحصول المستخدم الخارجي على تلك المعلومات يجعلهم قادرين على رقابة الإدارة¹.

إن الحكم على شفافية المعلومات المقدمة من قبل الشركات المدرجة في البورصة يمثل العلاقة بين التقارير المالية وتكلفة رأس المال¹.

¹ أحمد رجب عبد الملك عبد الرحمان: قياس مدى تحقق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق المال السعودي" دراسة نظرية وتطبيقية "

واقع الإفصاح والشفافية في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر

وهناك عدة شروط يجب توفرها في أي معلومة أو إجراء يتصف بالشفافية منها:

- أن تكون الشفافية في الوقت المناسب، حيث أن الشفافية المتأخرة تكون عادة لا قيمة لها.
- أن تتاح الشفافية لكافة الجهات في ذات الوقت.
- أن تكون شارحة نفسها بنفسها فما قيمة شفافية غامضة أو غير شفافة؟

الشفافية تعني استعداد المؤسسة لإشراك الآخرين في المعلومات والحقائق والبيانات والقرارات الخاصة بعملها ولديها الاستعداد لمناقشة هذه الأمور بانفتاح وحرية. كما إنها مستعدة دائما لتلقي النقد من الأعضاء عن سياساتها في أي وقت.

ويرتبط مبدأ الشفافية بعمليات التسجيل والتوثيق وكتابة التقارير لإتاحتها لكافة الأعضاء واطلاعهم على أية بيانات أو معلومات فنية أو مالية تتعلق بأنشطة الشركة وعمليات صنع القرار.

● الشفافية كآلية للحوكمة (La transparence comme mécanisme de)

(gouvernance)²: إن شفافية الشركات مع الأطراف الخارجية تشكل آلية للحوكمة لأنها تسمح للشركاء الخارجيين وخاصة المساهمين بالحكم على جودة الإدارة واتخاذ الإجراءات المناسبة، ومن جهة فإن فعالية الحوكمة ومستوى الشفافية عنصران مرتبطان بشكل مستمر. ومن جهة أخرى فإن التطبيق السيئ للحوكمة ومستوى الشفافية الضعيف في القوائم المالية قد تجلب للإدارة اتباع استراتيجية مبهمة. وبصورة عكسية فإن كانت الحوكمة جيدة والتقارير المالية تعكس الصورة الحقيقية للشركة فيكون الاتجاه نحو شفافية مثلى.

● الشفافية كأداة لإدارة العلاقات مع أصحاب المصلحة: بالإضافة للمساهمين والمستثمرين فإن نجاح

الشركات ودوامها يعتمد على قدرتها في الحفاظ على العلاقات الاجتماعية والتجارية مع عدد كبير من الأطراف (الأسواق المالية، العملاء، الموردين، الموظفين، النقابات، الدولة.....) والأهمية النسبية لكل طرف تكمن في التأثير على قيمة الشركة والمسار المستقبلي لأعمال الشركة وكل هذا بإمكانه توجيه الشفافية.

¹ Patrick Boisselier, Sameh Mekaoui : Qualité de l'information financière et introduction des sociétés sur le nouveau marché "Enjeux et proposition d'un cadre d'analyse", mars 2011.

² Denis Cormier, Walter Aerts, Michel Magnan : L'incidence des marchés financiers, des mécanismes de gouvernance et de l'exposition aux médias sur la communication d'informations socio-économiques sur les sites Internet "Une étude canadienne" <http://www.lautorite.qc.ca/files/pdf/fonds-education-saine-gouvernance/promo-gouvernance/rapport-final-resum-sc-73.pdf>

واقع الإفصاح والشفافية في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر

ويستنتج من هذا أن كل الأطراف الخارجية والداخلية لها تأثير على اتخاذ القرارات ومستوى الشفافية وبعبارة أخرى فإن مسيرو الشركات يسعون لتلبية جميع احتياجات الأطراف الخارجية.

● الشفافية كعملية مؤسسية: كل شركة تنشط ضمن إطار مؤسسي واضح مما يتوجب عليها مقارنة أنشطتها وقراراتها مع الشركات التي تنشط في نفس قطاعها وحجمها ومن جهة أخرى فإن الهيئات المؤسسية الأخرى مثل الخاصة بالأسواق المالية تفرض قيوداً على الشركات فيما يخص الشفافية. إن شفافية التقارير المالية تخضع لعدة قواعد وضغوطات من قبل هيئات الأسواق المالية والهيئات الأخرى وكل الشركات تخضع لنفس الأمر ما يؤدي إلى التقارب نحو نموذج واحد.

5- مزايا ودور الإفصاح والشفافية في التقارير المالية

- توفير المعلومات المالية للمستثمرين خلال كل الفترات (تقارير مالية شهرية، سداسية، سنوية) حيث توفر هذه المعلومات البيئة الصحية للتداول حيث يستطيع المستثمرون بناء قراراتهم الاستثمارية على أسس علمية، بحيث تساهم هذه التقارير في تنشيط التداول والحد من الإشاعات والمعلومات المضللة والتي تنعكس إيجاباً على تقييم الأسهم.

- إنشاء جو من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة البيانات المالية للشركات المتداولة، وجهود السوق في الاشراف على وسائل الاعلام المختلفة ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة للجمهور.

- تعتبر القوائم المالية مصدراً رئيسياً للمعلومات لفئات متعددة من الأشخاص والجهات خارج الشركة كالمساهمين الحاليين والمستقبليين والمقرضين والأجهزة الحكومية والرقابية وشركات الوساطة وطلبة العلم لتساعدهم كل حسب اختصاصه على الاطلاع والمعرفة واتخاذ القرارات الرشيدة، ففي غياب معيار الإفصاح في المحاسبة تصبح قدرة هؤلاء محدودة مما يؤدي بالتالي إلى توجيه الاستثمارات وجهة غير صحيحة ويخلق بيئة ضبابية تنعكس سلباً على العديد من مناحي الحياة المختلفة.

- التقييم العادل للأسعار حيث أن غياب المعلومات بشكل بيئة خصبة للإشاعات والمضاربات الضارة الأمر الذي أدى إلى حدوث العديد من الأزمات التي عصفت بالأسواق المالية حيث أدى ارتفاع قيمة أسهم العديد من الشركات إلى درجة جنونية بسبب غياب المعلومات أو التلاعب في التقارير المالية إلى اكتشاف حقيقة هذه الشركات فهبطت أسعارها هبوطاً حاداً مما أدى إلى إفلاس أعداد كبيرة من المستثمرين وإهتار هذه الشركات.

6- جودة التقارير المالية

أشار كل من (Marston et Shrivies, 1991) بأن المسيرين يستخدمون عدة قنوات فيما يتعلق بالكشف عن المعلومات للتواصل مع المحيط الخارجي بعضها تقارير رسمية كالتقارير السنوية والشهرية والربع سنوية، النشرات، التقارير الاجتماعية، الإعلانات الموجودة في الأسواق المالية ووسائل مادية أخرى. كما يمكن للمعلومة أن يكشف عنها بطريقة غير رسمية عن طريق عقد الاجتماعات مع المحللين، المحادثات عن طريق الهاتف... لقد بين كل من (Lung et Lundholm, 2003) أن مدى الكشوفات المالية للشركات يرتبط بشكل إيجابي مع مستوى المعلومات الموجودة في التقارير السنوية ومن ناحية أخرى فإن التقارير المالية السنوية هي القناة الأكثر تفضيلاً للاتصال مع الجمهور¹.

6-1 تحسين جودة القوائم المالية المعدة وفق المعايير الدولية للتقارير المالية

تعتبر ديلويت من أكبر الشركات في العالم التي تقدم الخدمات المهنية من محاسبة والمصادقة على الحسابات ومجالات الاستشارة في الجباية والمالية وغيرها من الخدمات الأخرى التي تحتاجها معظم الشركات الكبرى في العالم، فهي تعمل دائما على تقديم الأفضل لربائنها فهي تطرح طرق بسيطة لتحسين نوعية وجودة التقارير المالية. فمن وجهة تقدير خبراء هذه المؤسسة أن الحصول على أفضل جودة للتقارير المالية لا يحتاج لإجراء تغييرات في هذه التقارير وإنما يكمن في تحسين وضوح المحتوى الإعلامي لها، فهي تنصح بعشر طرق بسيطة أو أكثر لتحسين جودة التقارير المالية وهي كالتالي²:

- إنشاء فئات أخرى تفصل بين الأصول والخصوم وبين الإيرادات والمصروفات مع استخدام عناوين فرعية تحدد طبيعة الفئات، على سبيل المثال في بيان العمليات يمكن تقسيم إجمالي الإيرادات حسب قطاعات العمل الرئيسية أما في الميزانية يمكن توزيع تحت كل عنوان رئيسي عدة فئات ثانوية.
- الملاحظات الإضافية والتي تعطي معلومات دقيقة عن بعض أرصدة عناصر الميزانية يجب أن تكون أكثر من وسيلة للمقارنة التي يستعملها المحاسب ويجب إضافة ملاحظات تفسيرية في البداية التي توضح بالتفصيل التغييرات الهامة التي حدثت في إحدى عناصر الميزانية.
- في الملاحظات التفسيرية فيما يتعلق بجدول حسابات النتائج يمكن إضافة معلومات حول التدفقات النقدية التي تخص البند الموضح.

¹ Chiraz BEN ALI: Qualité de publication financière et gouvernance "Cas de SBF 120", Association Francophone de Comptabilité, Poitiers, 2007.

² Amélioration de la qualité des états financiers établis selon les IFRS, DELOITTE sur le lien: http://www.deloitte.com/assets/DcomCanada/Local%20Content/Articles/IFRS/ca_fr_ifrs_Amelioration_de_la_qualite_des_etats_financiers_IFRS_100410.pdf

واقع الإفصاح والشفافية في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر

- في سياق عدم التأكد يمكن طرح الخيارات المختلفة والمتاحة من أجل إزالة حالة عدم اليقين، على سبيل المثال هناك مشاكل في السيولة يجب حصر الحلول الممكنة والقابلة للتطبيق.
 - تقديم المعلومات القطاعية المتعلقة بعناصر الإيرادات والمصاريف في جدول حسابات النتائج والتي تكون قريبة من المجاميع الموحدة وهذا يمكن المستخدمين من تقدير التغيرات في مجمل العمليات.
 - شرح الطرق المحاسبية المستخدمة من قبل المؤسسة مع ذكر طبيعة القرارات التي استخدمت في هذا الاختيار.
 - إذا كانت نسبة تقييم أحد الأرصدة أو الحسابات مهمة يجب تحليل التغيرات التي حدثت في هذا التقييم أو إعطاء الفرضيات التي تفسر هذا التغير.
 - تسجيل أرقام الفترات السابقة في نفس السطر للسنة الحالية في الميزانية أو القوائم الأخرى وهدفه تمكين مستخدمي القوائم المالية من إجراء المقارنة بين مختلف السنوات من أجل الحكم على وضعية المؤسسة.
 - عندما يحتوي حساب ما على عدة مكونات التي تمثل التغيرات الحاصلة فيه يجب البدء بحصر مختلف العناصر التي تبين صورة القوائم المالية ثم إظهار العلاقة التي تربط كل عنصر مع الآخر.
 - إعطاء معلومات عن الجوانب غير المحاسبية التي تعتبر مهمة وأيضاً المبالغ المجمعة عند ذكر التفاصيل المتعلقة بالأرصدة.
- وبالإضافة إلى النصائح المذكورة توجد طرق أخرى للحصول على جودة التقارير المالية نذكر منها ما يلي:
- استعمال الأسلوب الواضح والبسيط فيما يخص المصطلحات التقنية.
 - تحديد وشرح أسباب التغير في حالة ما، معيار محاسبي أو رصيد حساب معين.
 - تحسين سيرورة العمليات المتعلقة بالتقديرات واختيار الطرق المحاسبية.

ثالثاً: الجانب التطبيقي

1- التعريف ببورصة الجزائر

1-1 نشأة بورصة الجزائر

لم يأت إنشاء بورصة الجزائر بمحض الصدفة، لكنها أتت بعد العديد من المراحل حتى أصبحت بورصة الجزائر بالشكل الذي نعرفه الآن ففي ظل الظروف التي كانت تعيشها الجزائر لم يكن أبداً التفكير في إنشاء مثل هذه المؤسسة لكن بعد صدور أولى نصوص التشريعات والمتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية، والمتمثلة أساساً في القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية رقم 01-88 وكذا القانون رقم 03-88 المتعلق بإنشاء صناديق المساهمة وذلك بغية تطبيق اقتصاد حر وتقسيم نشأة بورصة الجزائر إلى ثلاث مراحل تعتبر الأولى تمهيدية وتتلخص فيما يلي:

واقع الإفصاح والشفافية في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر

المرحلة التمهيديّة: بعد الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة وإعطاء المؤسسات استقلاليتها أمضت صناديق المساهمة العقد التأسيسي الموثق تحت اسم شركة القيم المنقولة SVM في 9 ديسمبر 1990 وهي شركة ذات أسهم برأس مال يقدر بـ 320000000 دج دون التصريح بكلمة البورصة لأن في تلك الفترة لم يكن هناك نص قانوني ينظم نشاط البورصة والهدف الرئيسي لهذه الشركة هو وضع تنظيم يسمح بتشغيل سوق المفاوضات على القيم المنقولة لكن بقيت الشركة دون تشغيل وتأخرت في الانطلاق نظرا لضآلة رأس مالها والعوائق التنظيمية التي تعترضها ورغبة في رفع هذه العقبات تم في شهر فيفري 1992 اتخاذ قرار برفع رأس مالها ليصل إلى 932000000 دج وكذا تعديل قوانينها الأساسية خاصة فيما يتعلق بتسميتها من أجل التحديد الدقيق والواضح بصفتها بورصة القيم المنقولة ومن ذلك أخذت هذه الشركة رسميا تسمية بورصة القيم المنقولة (B.V.M) ولقد تم التحضير لهذه البورصة لأن تكون جاهزة لتشغيل في أواخر سنة 1992.

المرحلة الأولى: في هذه المرحلة تتم تحديد نوعية الأوراق المالية التي سيتم تداولها بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أبريل 1993 للقانون التجاري تلاه صدور عدة مراسيم تتعلق ببورصة القيم المنقولة من خلال المرسوم التشريعي رقم 23-10 المؤرخ في 23 ماي 1993 والمرسوم التنفيذي رقم 93-106 الصادر في 11 مارس 1996 والمتعلق بموافقة وزير المالية على لوائح لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة وغيرها من القوانين. كما اختارت الدولة ثلاث شركات عمومية لإدراجها في البورصة وهي مؤسسة رياض سطيف ومجمع صيدال ومؤسسة سونطراك وقامت بتحضير الشروط المطلوبة للدخول إلى البورصة واستمرت عمليات التحضير والتقييم لهذه الشركات مدة سنة تقريبا وانتهت هذه المراحل بإصدار الأوراق المالية لهذه الشركات وطرحها في السوق كمرحلة أولى.

المرحلة الثانية: مثلت هذه المراحل البدء الفعلي في قبول المؤسسات الاقتصادية وتم الانتقال من مرحلة الإصدار إلى مرحلة التداول، حيث كانت أول جلسة في شهر سبتمبر 1999 تم فيها تسعير سهم رياض سطيف وبعد أسبوع تم تسعير أسهم صيدال أما سهم الأوراسي فتم تسعيره في أواخر شهر نوفمبر، وفيما يخص السندات فلقد تم تسعير سند سونطراك في شهر أكتوبر 1999 وأيضا تداوله في البورصة.

1-2 تنظيم بورصة الجزائر

هي عبارة عن تجمع للعديد من المؤسسات والمهنيين من بينهم:

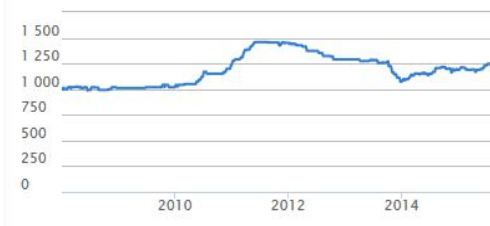
واقع الإفصاح والشفافية في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر

- لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها **COSOB** التي تمثل سلطة السوق المالي الساهرة على ضمان احترام أنظمة البورصة السارية المفعول وحماية المدخرين.
 - شركة تسيير بورصة القيم **SGVB** المعروفة عامة ببورصة الجزائر وهي شركة ذات أسهم مملوكة للوسطاء في عملية البورصة. وتتمثل مهامها في التنظيم العملي لعمليات إدخال الشركات إلى البورصة، وتنظيم جلسات التداول وتسيير نظام التسعيرة ونشر المعلومات والإحصاءات المتعلقة بالبورصة (من خلال النشرة الرسمية وقنوات الاعلام الأخرى: مواقع الأترنت، الومضات المتلفزة، الصحف الوطنية...).
 - الوسطاء في عمليات البورصة **IOB** هم البنوك والمؤسسات المالية والشركات التجارية التي تتمحور نشاطاتها أساسا حول القيم المنقولة. ويتم اعتماد الوسطاء في عمليات البورصة من طرف لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها.
 - المؤمن المركزي الذي ينشط تحت اسم "الجزائر للمقاصة" وهو عبارة عن شركة ذات أسهم، تتمثل مهمتها في ضمان حفظ السندات المالية الصادرة، وإدارة الحسابات الجارية المفتوحة باسم ماسكي الحسابات حافظي السندات **TCC**، وإنجاز معاملات على السندات لفائدة الشركات المصدرة، ونزع الصفحة المادية عن السندات وترميزها وفقا للمعايير الدولية (**ISIN**: الرقم الدولي لتعريف الأوراق المالية).
 - ماسكو الحسابات حافظوا السندات **TCC** هم البنوك والمؤسسات المالية الشركات التجارية التي تمتلك صفة الوسطاء في عمليات البورصة. ويوفر ماسكو الحسابات حافظوا السندات للمستثمرين خدمات فتح وتسيير الحسابات الجارية المخصصة للقيم المنقولة المكتتب عليها في السوق الأولية أو المكتسبة في السوق الثانوية.
 - هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة **OPCVM** وتتألف من شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير **SICAV** والصناديق المشتركة للتوظيف **FCP**. وتعتبر هذه الهيئات بمثابة محفزات حقيقية لضمان السيولة على مستوى سوق البورصة ولهم دور جوهري في نشر القيم المنقولة في أوساط فئات واسعة من جمهور المستثمرين.
- وتوجد في البورصة الجزائرية حاليا شركة استثمار رأس مال متغير واحدة وهي المسماة "شركة الاستثمار المالية" **SICAV CELIM**.

واقع الإفصاح والشفافية في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر

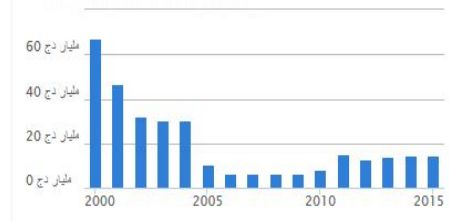
وفيما يلي عرض بعض المعلومات التي تخص البورصة والشركات المدرجة فيها وذلك من أجل توضيح المعلومات المحاسبية والمالية التي يتم الإفصاح عنها:

شكل رقم 05: تطورات مؤشر السوق خلال الفترة 2008-



المصدر: الموقع الرسمي لبورصة الجزائر

شكل رقم 04: تطورات القيمة السوقية خلال الفترة 2000-



المصدر: الموقع الرسمي لبورصة الجزائر

شكل رقم 07: تطورات سعر سهم أليانس خلال الفترة 2011-



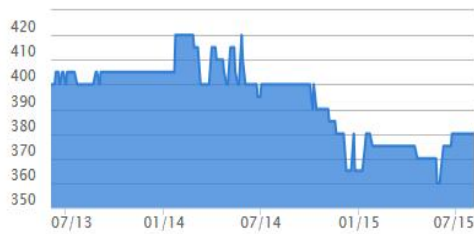
المصدر: الموقع الرسمي لبورصة الجزائر

شكل رقم 06: تطورات سعر سهم صيدال خلال الفترة 2001-



المصدر: الموقع الرسمي لبورصة الجزائر

شكل رقم 09: تطورات سعر سهم أن س أ روبية خلال الفترة 2013-2015



المصدر: الموقع الرسمي لبورصة الجزائر

شكل رقم 08: تطورات سعر سهم ش.ت.ف. الأوراسي خلال الفترة 2001-



المصدر: الموقع الرسمي لبورصة الجزائر

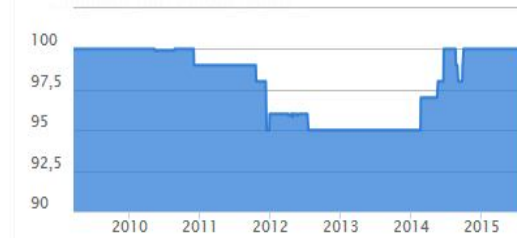
واقع الإفصاح والشفافية في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر

جدول رقم 02: مثال عن آخر تركيبة مؤشر البورصة بتاريخ

آخر تركيبة للمؤشر				
القيمة	افتتاح	% التغير	القيمة السوقية العائمة دج	
أليانس للتأمينات	570,00	0,00	1 028 571 270,00	
م.ت.ف. الأوراسي	440,00	0,00	528 000 000,00	
أن سي أ روبية	380,00	0,00	806 735 440,00	
صيدال	565,00	0,00	1 130 000 000,00	

المصدر: الموقع الرسمي لبورصة الجزائر

شكل رقم 10: تطورات سعر سهم ش ذ أ دحلي خلال الفترة 2009-2015



المصدر: الموقع الرسمي لبورصة الجزائر

جدول رقم 03: مثال يوضح أسعار افتتاح وإقفال وبعض المؤشرات المالية لشركات الأسهم المدرجة في البورصة عن بتاريخ

اسم الشركة	الرمز	افتتاح	+أدنى	+أعلى	اقفال	نسبة التغير %	الفارق الشهري %	الفارق السنوي %	مضاعف الربحية	المرئود الصافي %	الحجم المتداول	القيمة المتداولة دج
أليانس للتأمينات	ALL	570,00	545,00	570,00	570,00	0,00	-0,58	-3,61	9,31	6,14	0	0,00
م.ت.ف. الأوراسي	AUR	440,00	440,00	440,00	440,00	0,00	3,13	0,90	3,58	6,82	823	362 120,00
صيدال	SAI	565,00	565,00	565,00	565,00	0,00	-5,92	0,46	3,82	7,08	0	0,00
أن سي أ روبية	ROUI	380,00	380,00	380,00	380,00	0,00	0,00	-0,08	10,38	3,16	0	0,00

المصدر: الموقع الرسمي لبورصة الجزائر

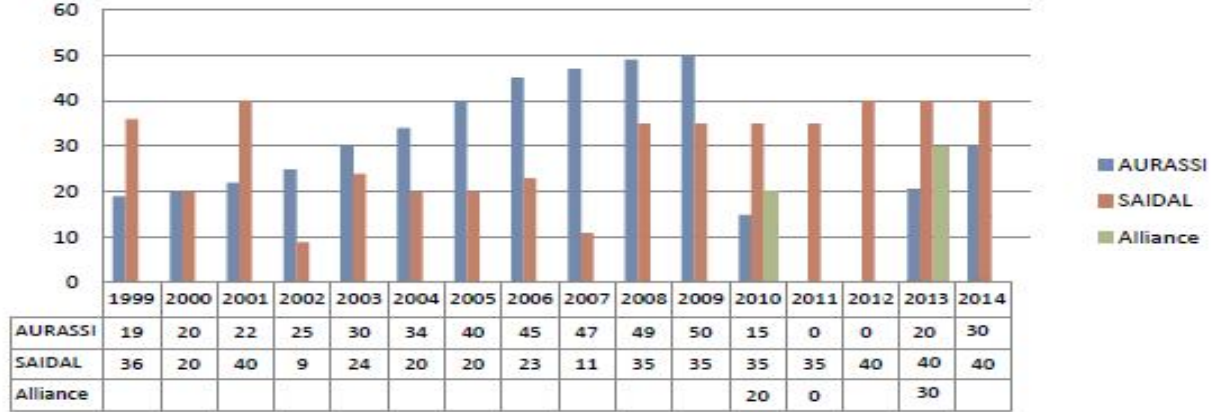
جدول رقم 04: تطور حصة السهم من الأرباح لشركات الأسهم المدرجة في بورصة الجزائر

الشركات/السنوات	99	00	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	13	14
صيدال	36	20	40	09	24	34	40	45	47	49	50	15	0	40	40	40
ش.ت.ف. الأوراسي	19	20	22	25	30	34	40	45	47	49	50	15	0	20	20	30
أليانس للتأمينات												20	0	n/d	30	
أن سي أ روبية																12

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية

واقع الإفصاح والشفافية في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر

شكل رقم 11: تطور حصة السهم من الأرباح لشركات الأسهم المدرجة في بورصة الجزائر 1999-



المصدر: التقارير السنوية لبورصة

جدول رقم 05: بعض المعلومات المالية الخاصة لشركات الأسهم المدرجة في بورصة الجزائر

عدد الأسهم Nombre d'actions	القيمة الاسمية Valeur Nominale	القطاع/الفئة Secteur/Catégorie	تسمية القيمة Libellé Valeur	الرمز في البورصة Code Bourse	الرمز Code ISIN
5 804 511	200	التأمينات	ALL ASSURANCES	ALL	DZ0000010037
8 491 950	100	صناعة المواد الغذائية	NCA-ROUIBA	ROUI	DZ0000010045
6 000 000	250	الفندقة	EGH EL AURASSI	AUR	DZ0000010029
10 000 000	250	صناعة الأدوية	SAIDAL	SAI	DZ0000010003

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع الرسمي لبورصة الجزائر.

جدول رقم 06: بعض المعلومات المالية الخاصة بسندات الشركات المدرجة في بورصة الجزائر

تاريخ الاستحقاق Date d'échéance	تاريخ الإصدار Date d'émission	معدل الفائدة %	Encours	القطاع/الفئة Sec/Catégorie	تسمية القيمة Libellé Valeur	الرمز في البورصة Code Bourse	الرمز Code ISIN
2016/01/11	2009/01/11	6.25	2 360 140 000	الفندقة	Spa DAHLI	DH16	DZ0000020390
2014/06/01	2008/05/22	6.5	30 000 000 000	الكهرباء والغاز	SONELGAZ	SZ14	DZ0000020382

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع الرسمي لبورصة الجزائر.

خلاصة واستنتاجات

بعد عملية البحث عن كل المعلومات المالية والمحاسبية المنشورة من قبل الشركات المدرجة في بورصة الجزائر توصل الباحثين إلى ما يلي:

واقع الإفصاح والشفافية في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر

المعلومات المالية والمحاسبية التي يتم الإفصاح عنها من قبل الشركات المدرجة في بورصة الجزائر

- الميزانية المالية.
- جدول حسابات النتائج.
- قائمة التدفقات النقدية وفي بعض الأحيان قائمة التغيرات في رؤوس الأموال الخاصة (ولكن ليس كل الشركات البعض منها فقط).

المعلومات المنشورة من قبل بورصة الجزائر

- أسعار التداول، المؤشر والقيمة السوقية، تركيبة المؤشر.
- التسعيرة الرسمية (الرمز، افتتاح، أدنى، أعلى، إقفال، نسبة التغير).
- معلومات خاصة بالسوق الرئيسي (حجم التداول، القيمة المتداولة، الشركات المتداولة، الأكثر ارتفاعا وانخفاضاً).
- آخر تركيبة للمؤشر (القيمة، افتتاح، إقفال، نسبة التغير، القيمة السوقية العائمة).
- تقارير نشاطات البورصة (تقرير شهري، تقرير نصف سنوي، تقرير سنوي).
- مطبوعات خاصة بالبورصة (تقارير التسيير، منشورات).
- جميع النصوص التنظيمية وكل ما يتعلق بسير عمل البورصة.

المعلومات التي يجب نشرها من قبل الشركات المدرجة في البورصة في تقاريرها المالية

بعد الاطلاع على مختلف القوائم المالية للشركات المدرجة في مختلف البورصات العالمية وذلك بالاعتماد على المواقع الرسمية للبورصات والأسواق المالية خرجنا بهذه المعلومات التي يجب الإفصاح عنها:

- تقرير مدقق الحسابات المستقل (مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية الموحدة، مسؤولية مدقق الحسابات، الرأي، تقرير حول المتطلبات القانونية).
- قائمة المركز المالي الموحدة.
- قائمة الدخل الشامل الموحدة.
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة.
- قائمة التدفقات النقدية الموحدة.

واقع الإفصاح والشفافية في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر

- إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (الوضع القانوني والنشاط، أسس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية، العملة الوظيفية وعملة العرض، الأدوات المالية).
- تحليل شامل للنسب المالية.
- قوائم الشركات التابعة.
- أعضاء مجلس الإدارة، مدققي الحسابات.
- نبذة عن تأسيس الشركة ونشاطاتها وغاياتها وموقعها الجغرافي وحجم الاستثمار الرأسمالي.
- الشركات التابعة والاستثمارات.
- كبار مالكي الأسهم في الشركة.
- الوضع التنافسي للشركة.
- الامتيازات والحماية الحكومية التي تتمتع بها الشركة ومنتجاتها إن وجدت.
- القرارات الصادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها والتي لها أثر مادي على عمل الشركة أو منتجاتها أو قدرتها التنافسية، مدى تطبيق الشركة لمعايير الجودة الدولية.
- الهيكل التنظيمي للشركة.
- الإنجازات التي حققتها الشركة.
- السلسلة الزمنية للأرباح المحققة والأرباح الموزعة.
- تحليل المركز المالي للشركة.
- الخطة المستقبلية (المبيعات والأرباح، التطوير الإداري، البنية التحتية، الاستثمارات).
- المزايا والمكافآت التي يتقاضاها أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا.
- العقود والارتباطات التي قامت بها الشركة مع مختلف الأطراف.
- توصيات مجلس الإدارة.

خاتمة

للإفصاح المحاسبي أثر كبير على الاقتصاد ولذلك لما له من أهمية قصوى في بيان وإيضاح حقيقة وضع الشركات وأدائها. الإفصاح المحاسبي هو أساس نجاح الأسواق المالية وهو يساعد على تشكيل جو من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة ميزانيات الشركات المتعاملة في الأسواق المالية والاشراف على وسائل الاعلام

واقع الإفصاح والشفافية في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر

المختلفة التي تشكلها هذه الشركات، والتدخل لإزالة الغش ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين . لذلك وجب على الشركات المدرجة في بورصة الجزائر إعادة النظر في المعلومات المالية والمحاسبية التي لا تقوم بنشرها والتي تعتبر مهمة جدا بالنسبة للمساهمين والمستثمرين الحاليين والمستقبليين، والتي تعكس الصورة الحقيقية لهذه الشركات. أما فيما يخص المعلومات المنشورة من قبل البورصة فيما يخص أسعار الافتتاح والاعلاق والصفقات المنجزة، والتقارير السنوية والشهرية وباقي المعلومات المنشورة فتعتبر مقبولة وتقوم بواجبها الكامل. وفي النهاية كتوصيات نذكر ما يلي:

- العمل على زيادة الوعي بأهمية مبدأ الإفصاح والشفافية.
- ضرورة تطبيق متطلبات الإفصاح والشفافية في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.
- ضرورة دراسة أسباب ضعف تطبيق متطلبات الإفصاح والشفافية في هذه الشركات.

قائمة المراجع

- 1- بلعادي عمار، جاو حدو رضا: دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الإفصاح والشفافية، الملتقى الدولي الأول حول "الحوكمة المحاسبية للمؤسسة - واقع، رهانات وآفاق-"، جامعة أم البواقي، ديسمبر 2010.
- 2- جودي محمد رمزي: اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي كمدل لحوكمة الشركات، الملتقى الوطني حول "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري"، جامعة بسكرة، ماي 2012.
- 3- ماهر موسى درغام، تامر بسام الأغا: العلاقة بين أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة وتعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية "دراسة حالة المصارف المحلية العاملة في فلسطين"، المؤتمر الدولي السابع حول الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2012.
- 4- معتز أمين السعيد، محمد سليم العيسى: انعكاسات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي، بحث مقدم للمشاركة بالمؤتمر الثاني لكلية الأعمال بالجامعة الأردنية تحت عنوان "القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة"، والمنوي عقده خلال الفترة من 14 - 15 نيسان 2009.
- 5- Lobna Loukil, Mohamed Triki : L'analyse de l'impact des mécanismes de gouvernance sur le niveau de divulgation volontaire: "Cas des sociétés tunisiennes non financières", 29ème congrès de l'Association Francophone de Comptabilité 28-29 et 30 Mai 2008, Cergy, France.
- 6- Chiraz BEN ALI: Qualité de publication financière et gouvernance "Cas de SBF 120", Association Francophone de Comptabilité, Poitier, 2007.
- 7- Amélioration de la qualité des états financiers établis selon les IFRS, DELOITTE sur le lien :

http://www.deloitte.com/assets/DcomCanada/Local%20Content/Articles/IFRS/ca_fr_ifrs_Amelioration_de_la_qualite_des_etats_financiers_IFRS_100410.pdf.

- 8- Denis Cormier, Walter Aerts, Michel Magnan : L'incidence des marchés financiers, des mécanismes de gouvernance et de l'exposition aux médias sur la communication d'informations socio-économiques sur les sites Internet "Une étude canadienne" <http://www.lautorite.qc.ca/files/pdf/fonds-education-saine-gouvernance/promo-gouvernance/rapport-final-resum-sc-73.pdf>.
- 9- Kasim M. Ibrahim Alhubaity, Zeyad H. Yahya Alsaqah : Accounting information system, 2003, sur le lien <http://elibrary.medi.u.edu.my/books/MAL01183.pdf>.
- 10- Eric Demolli, Dominique Dufour : Divulgateion financière et transition aux IAS-IFRS "Le rôle du comité d'audit et des auditeurs", 2010.
- 11-Patrick Boisselier, Sameh Mekaoui : Qualité de l'information financière et introduction des sociétés sur le nouveau marché "Enjeux et proposition d'un cadre d'analyse", mars 2011.
- 12-Eric Ducasse, Anne Jallet-Augste, Stephane Ouvrard et autres : Normes comptables internationales IAS-IFRS, édition DE BOECK&LACIER, 2005.
- 13-Lawrence J.Gitman : Principales of Managerial Finance, tenth Edition, 2004.
- 14- Site officiel de la bourse d'Alger <http://www.sgbv.dz/>.
- 15-Site officiel group Saidal <https://www.saidalgroup.dz/>.
- 16-Site officiel D'aurassi <http://www.el-aurassi.com/>.
- 17-Site officiel d'alliance assurances <http://www.allianceassurances.com.dz/>.
Site officiel NCA Rouïba <http://rouiba.com.dz/>.